

وسائل الشيعة

[132] 35 - باب أن من أحل لآخيه من أمته ما دون الوطء لم يحل له الوطء بل يجب

الاقتصار على ما تناوله اللفظ، فإن وطئها حينئذ لزمه عشر قيمتها إن كانت بكرا، ونصف العشر إن كانت ثيبا (26713) 1 - محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن إبراهيم عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك، إن بعض أصحابنا قد روى عنك أنك قلت: إذا أحل الرجل لآخيه (1) جاريته فهي (2) له حلال؟ فقال: نعم يا فضيل، قلت: فما تقول في رجل عنده جارية له نفيسة وهي بكر أحل لآخيه ما دون فرجها، أله أن يقتضها؟ قال: لا، ليس له إلا ما أحل له منها، ولو أحل له قبله منها لم يحل له ما سوى ذلك، قلت: أرايت إن أحل له ما دون الفرج فغلبته الشهوة فاقترضها؟ قال: لا ينبغي له ذلك، قلت: فإن فعل أيكون زانيا؟ قال: لا، ولكن يكون خائنا ويغرم لصاحبها عشر قيمتها إن كانت بكرا، وإن لم تكن فنصف عشر قيمتها. ورواه الصدوق بإسناده عن جميل، عن فضيل، نحوه إلى قوله: عشر قيمتها (3).

(26714) 2 - وبالإسناد عن الحسن بن محبوب، عن رفاعه، عن أبي عبد الله

الباب 35 فيه 7 أحاديث 1 - الكافي 5: 468 /

1، والتهذيب 7: 244 / 1064، وأورد صدره في الحديث 1 من الباب 31 من هذه الأبواب. (1) في

الفقيه زيادة: فرج " هامش المخطوط ". (2) في التهذيب: فهو " هامش المخطوط ". (3)

الفقيه 3: 289 / 1377. 2 - الكافي 5: 468 / 1، والتهذيب 7: 245 / 1064، وأورد صدره في

الحديث 1 من الباب 31 من هذه الأبواب. (*)